IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية القانون - جامعة واسط للمدة من 17 - 18 نيسان 2024

المواطنة وبناء الدولة – قراءة سوسيوسياسيّة

م. م. بسّام يعقوب عبّاس [1]

المستخلص

تُعد المواطنة من الموضوعات المؤسّسة لقيام الدولة، وهذه الاشتغالات عرفتها أوربا في القرن السادس عشر ونظرت لها منذ تلك الفترة، لا شكّ فقد تعمّقت الرؤية بعد الحرب العالميّة الثانيّة عندما استطاعت أوربا أن تستخلص مفهوم الدولة الحديثة.

إنّ تأصّل مبدأ المواطنة كثقافةٍ في العقل الاجتماعي العام، يُألّف قاعدة جوهريّة في أيّ نظام ديمقراطي حقيقي، إذ أنّ ممارسة حقوق المواطنة - دون تأصّل هذا المبدأ- يصيّر منها عمليّة معيبة الزوايا، مشحونة بحذر الانتكاس أو الارتكاس، ولهذا؛ يستلزم لعمليّة بناء الوعي الاجتماعي العام بضرورة المحافظة على حقوق المواطنة، إيجاد محيط قانونيّ وسياسيّ موائم لنشر ثقافة المواطنة والديمقراطيّة أولاً، وتوافر آليّات مقتدرة على رقب أي مساس بهذه الحقوق والشروع بالتصدّي لها من خلال تعبئة الرأي العام ثانيّاً، إذ أنّ المواطنة لا توجد دون إمكانات فعّالة تضمن ممارستها على أرض الواقع، لكونها ليست مبادئ أو قيم، أو أهداف مشتركة تلتف حولها ثلّة من البشر دون ممارسة فعليّة واقعيّة.

لذا يتطلّب من الدولة أن تسعى للارتقاء بالمجتمع لخلق تلاحم بنيوي بين أفراده وخلق روح الولاء للوطن لديهم، وعليها - أي الدولة - أن تتولّى حماية أفراد المجتمع، وأن تحكم الأُطر القانونيّة تلك العلاقة بين الفرد والدولة، بمعنى آخر، فالمواطنة علاقة تفاعليّة، وهذه العلاقة تقوم بين أفراد فيما بينهم، وأفراد ومؤسّسات. إذاً، هي نوع من العقد الاجتماعيّ الذي يضبط العلاقة بين الأفراد فيما بينهم، وبين الأفراد أيضاً والجماعات الإنسانيّة والدولة، اي أنّها علاقة تتّسم بالأخذ والعطاء للحقوق والواجبات.

الكلمات المفتاحيّة: دولة المواطنة، سوسيوسياسية_اقتصادية، الادراكية، الثقافة

انتساب الباحثين
[1] كليّة الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلاميّة الجامعة -أقسام البصرة، العراق، البصرة، 61001

[1] bassamalmosawi5@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الثاني 2025

Citizenship and State Building - A Sociopolitical Reading

Bassam Yaqoob Abbas [1]

Abstract

Citizenship is one of the foundational topics for the establishment of states. These activities were known to Europe in the sixteenth century and began to be theorized about since that period. There is no doubt that the vision deepened after World War II, when Europe was able to derive the concept of the modern state .

The rooting of the principle of citizenship as a culture in the general social mind constitutes an essential rule in any true democratic system. Exercising citizenship rights - without rooting this principle - turns into a process with flawed corners, fraught with the fear of relapse or violation. And for this reason; The process of building public social awareness of the necessity of preserving citizenship rights requires firstly creating a legal and political environment suitable for spreading the culture of citizenship and democracy, and secondly, the availability of mechanisms capable of monitoring any violation of these rights and beginning to address them by mobilizing public opinion. Citizenship does not exist without effective capabilities that guarantee its practice on the ground. Therefore, they are not principles, values, or common goals that a group of people rally around without actual, realistic practice.

It requires the state to strive to improve society, to create structural cohesion among its members, and to create a spirit of loyalty to the homeland in them. It - that is, the state - must undertake the protection of the members of society, and legal frameworks must govern that relationship between the individual and the state. In other words, citizenship is an interactive relationship, and this relationship exists between individuals and among themselves, and individuals and institutions. In other words, citizenship is an interactive relationship, and this relationship exists between individuals and among themselves, and individuals and institutions. Therefore, it is a type of social contract that regulates the

Affiliation of Author
[1] Imam Al-Kadhimu University College (lkc), Iraq, Al Basrah, 61001

[1] bassamalmosawi5@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Jan. 2025

relationship between individuals among themselves, and also between individuals, human groups, and the state. Meaning that it is a relationship characterized by give and take, rights and duties.

Keywords: State of Citizenship, Socio-Political-Economic, Perception, Culture

المقدمة

تُشير مفردة المواطنة الى حركة المواطنين اتجاه إثبات وجودهم في إطار جماعة معيّنة، أيْ العضويّة في الأمّة ذات الاستقلال السياسيّ، وتمثّل هذهِ الحركة الانتماء الأوسع للوطن، بمعنى أنّها تتجاوز بذلك الانتماء الأضيق للعشيرة، والقبيلة، والطائفة وغيرها من أشكال المجتمع الإنساني الأخرى.

تتشكّل دولة المواطنة من افراد تربطهم بالدولة رابطة روحيّة، سوسيو- سياسية، معبّر عناها برابطة قانونيّة -الجنسيّة، ويتمتعون بامتيازات وحقوق، وعليهم مجموعة واجبات، أيْ يترتّب عليها حقوق والتزامات متبادلة، والقسم الآخر منها الأجانب ممن لا يحملون الصفة القانونية لعضويّة الدولة، يرتبطون بالدولة بروابط أخرى - الإقامة وغيرها.

تعدّ المصلحة العامة المشتركة الحاكم الرئيس لديناميكيات الفرد والجماعة داخل الدولة، وبالتالي تدفعهم المصلحة العامّة لاكتساب الحقوق المختلفة سواء أكانت سوسيو- سياسيّة- اقتصاديّة- ثقافيّة أو غيرها، وهنا لا بدّ من البحث عن العلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطنة، بمعنى كيف تسهم الدولة في بناء المواطنة، وكيف يمكن للدولة أن تعزّز المواطنة الحقيقة والصالحة بين أفراد المجتمع، بمعنى ما هيّ الآليات الناجعة التي يمكن خلالها بناء مجتمع واعٍ لحقوقه التي يجب أن يتمتع بها، وماهي الالتزامات أو الواجبات التي تقع على عاتقه تجاه انتمائهِ للدولة.

فللمواطنة سماتها الخاصّة التي تتّسم بها، بالإضافة الى جملة من الأُسس أو المبادئ التي ترتكز عليها، ولها مزاياها ومنافعها، ولها أيضاً أدواتها الخاصّة لتفعيلها في المجتمع.

أولاً: مفهوم المواطنة وأبعادها

بدءً، يهتمُّ علم الاجتماع السياسيّ بدراسة سلطة الدولة، أضافة لدراسة التنظيمات السياسيّة القائمة من منظورٍ سوسيولوجي، لكونه يبحث في طبيعة مؤسّسات التنشئة الاجتماعية والسياسيّة، وقضايا الرأي العام، والنخبة السياسيّة، والثقافة السياسيّة، وجماعات الضغط وغيرها، أي أنّه العلم الذي يدرس السياسة في إطار سوسيولوجي، لكونه المتحكم الرئيس في اذكاء العلاقة التأثريّة والتبادليّة بين كلا العلمين-علم الاجتماع السياسيّ وعلم السياسة.

يعرّف البعض علم الاجتماع السياسيّ بأنّه "العلم الذي يهتم بجملة من القضايا الأساسيّة المتعلّقة بالنشاط الإنسانيّ السياسيّ، التي تدور مجرياتها في إطار المجتمع، فتكون بذلك ظواهر سياسيّة ذات طبيعة مجتمعيّة، وتدخل بالتالي في إطار اهتمامات علم الاجتماع بصفة عامة، وعلم الاجتماع السياسيّ على وجه الخصوص، وذلك لغرض دراستها وفهمها وتحليلها"[1]. "لانه علمٌ موضوعيّ تجريبيّ نظريّ يبحث من وجهة نظر عامّة في تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه من ناحية صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها في حياة الناس معاً. فهو يدرس الظواهر الاجتماعيّة دراسة علميّة من جهة، ويحاول فهم الفعل الإنساني وتأويله داخل بنية مجتمعيّة ما من جهة أخرى، من خلال رصد مختلف الدلالات والمعانيّ والمقاصد التي يعبر عنها هذا الفعل أثناء عملية التفاعل والتواصل الاجتماعي. ومن ثم، يعتمد علم الاجتماع على ثلاث خطوات منهجيّة أساسية هي الفهم، والتفسير، والتأويل."[2].

يعتقد البعض أن المقصود بالاجتماع السياسي - كما يرى برهان غليون- مجموعة الممارسات التي يتيحها حقل سياسي معيّن للعناصر المكونة له، وطبيعة الأدوار والقيم التي يخلقها من أجل تنظيم هذه الممارسات بما يحقق الأهداف التي يضعها المجتمع لنفسه، ولكن المقصود الاساس منها الفعل السياسي بما هو مبدأ مؤسّس لكل اجتماع مدني، والذي تستمد منه كل سياسة بنيتها، غاياتها، ووسائلها، وقيمها الأولى، وهو ما يجعل من حشد عام من الناس تجمعاً ذا معنى، أي متكافلاً ومتضامناً ومكوناً لوحدة في الوعي والإرادة والشعور بالهدف[3].

وليس الاجتماع السياسي ممارسة التضامن والتعاطف والتواطن بين الأفراد المكونين لمتحد واحد، وإنّما هو الفعل المنشئ للحمة وعلاقة قرابة وتعاطف بين الناس. وليس موضوع الاجتماع السياسي الحقيقي إلاّ تكوّن هذه القرابة النوعية التي تجعل الناس، أفراداً وجماعات، يتجاوزون ذواتهم الخاصة، قراباتهم الجزئية والطبيعية الموروثة، أيْ غير المختارة وغير المفكر بها، ويندمجون في وحدة واحدة، نسميها جماعة وطنية، أو أمّة بكل المعاني[4]. لان المواطنة مفهوم مشتق من الوطن، والوطن هو المساحة الجغرافيّة التي يعيش عليها مجموعة من الأفراد الذين تربطهم روابط مشتركة، وثقافة عامّة مشتركة، ولهم تاريخ

مشترك. فالمواطن إذاً، هو الذي يعيش في هذا الوطن أو ذاك (الدولة) ويحمل جنسيتها، ويخضع لقانونها.

يتحدّد مفهوم المواطنة بعدّة أبعاد أساسيّة، ويتمثّل البعد الأول في التحديد اللغوي للمفهوم، بينما يتمثّل البعد الثاني بما يفرضه السياق سوسيوثقافيّ والحضاريّ للمفهوم، على حين يتصل التحديد العلمي للمفهوم بالتراث العلمي الذي ينتمي إليه، ولا شكّ أنْ هناك علاقة بين الأبعاد الثلاثة[5]. فمفهوم المواطنة يرتبط في تطبيقاته بالدولة الحديثة التي نتجت عن عصر الأنوار الأوربي، والثورة الصناعيّة، والثورات الاجتماعيّة التي شهدتها القارة الأوربيّة منذ أواخر القرن الثامن عشر، وتحديداً مع الثورة الفرنسيّة عام 1789. فالمعنى كما هو مستخدم الآن، وافد من خارج الإطار المعرفي العربي[6]. والوطن هو المتّحد الجغرافيّ الذي تعيش فيه مجموعات بشريّة، قوميّة ودينيّة وسلاليّة ولغويّة، متنوعة ومختلفة. أيْ أنّ هناك (شعباً) يسكن في أرض (الإقليم) ولديه سلطة أيْ (حكومة) ويتمتع بالسيادة، أيْ بحقّه في حكم نفسه بنفسه[7].

والوطن بهذا المعنى ليس علاقة عابرة أو ظرفيّة أو مؤقتة، وإنّما هو مجموعة العلاقات الإنسانيّة والعاطفيّة والثقافيّة والماديّة المحدّدة في إطار هويّة معيّنة عموديّاً وأفقيّاً. فكل إنسان لا بدّ من أنْ يولد في وطن أو أنْ يكون موجوداً فيه أو منتمياً إليه، ولكن الإنسان لا يولد مواطناً، بل يكتسب هذه الصفة داخل مجتمعه وفي إطار حدود ما نطلق عليه (الدولة) بالمفهوم الحديث، ولا سيّما من خلال مشاركته واعتماداً على مبادئ الحرّية والمساواة والعدالة[8].

إنّ كلمة المواطنة لها جذر عربيّ متصل بوطن وانتماء الإنسان الجغرافيّ، إلاّ أنّ كلمة المواطنة كتركيب استحدث من أجل التعبير عن العلاقة التي تربط الفرد بالدولة، وتشير إلى مجموعة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية للفرد في الدولة. إذ يُعتبر المفهوم السياسيّ للمواطنة غربيّاً في المنشأ والتطوّر، وكغيره من المنتجات الفكريّة والماديّة الغربيّة قد تعولم، "والمفهوم كما يُفضّل البعض تعريب المفردة الأجنبيّة Concept، هو ما آلت إليه استخدامات المفردة بصيغة معانٍ اصطلاحيّة عديدة ومختلفة إلى أنْ رست على نظمة من المعاني والدلالات والإحالات تترابط في ما بينها في ما يمكن أنْ نُسمّيه بُنية أو إطاراً لمجموعةٍ مُتداخلةٍ من المعاني تفترض وتستدّعي حضورها وتداخلها معاً، كما تكون قابلةً للتجريد والتعميم"[9].

فإذا ما افترضنا أنّ المواطنة هي مفهوم - بحسب كوثراني- فإنّ الافتراض بهذا المعنى يستدّعي إلى الذهن أسئلة تردّنا إلى بنياتٍ وتاريخ تحوّلات في فقه اللغة والمصطلحات، وإلى مآلات جديدة في الاستخدام خلال التجربة التاريخيّة، حتى أضحى تعبير المواطنة جُزءاً من ثقافة سوسيوسياسيّة جديدة يُعبّر عنها بالحداثة السياسيّة، وجُزءاً من نظام سياسيّ يقوم على الدستور، ودولة وطنيّة تقوم على السيادة الوطنيّة، سيادة شعب على أرضٍ محدّدةٍ، وجُزءاً من حقوقٍ وواجباتٍ ينتظم فيها الفرد بموجب عقدٍ اجتماعيٍّ يغدو الفرد معه مواطناً في دولة[10]. فالمواطنة بهذا المعنى "علاقة بين فرد ودولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة، متضمّنة هذه المواطنة مرتبة من الحرّية مع ما يصاحبها من مسؤوليّات"[11]. بمعنى أوضح هي "عقد اجتماعي بين المواطن الفرد والدولة، والدستور هو الذي يحدّد هذه العلاقة بما نصّ عليه من حقوق وواجبات للوطن، ومؤدّاها حبّ وإخلاص المواطن لوطنه، وخدمته له في أوقات السلم والحرب، وتشمل المواطنة مفهوم الانتماء، والذي يعني انتساب الفرد لكيان معيّن، يكون مُندمجاً من خلاله شاعراً بالأمان في أرضه، مُحبّاً له، ومُعتّزاً بهويته، فخوراً بالانتساب له، وفي الوقت نفسه منشغلاً بقضاياه، وعلى إدراك بمشكلاته، وملتزماً بقوانينه وقيمه، ومراعيّاً للصالح العام، ومُحافظاً على مصالحه وثرواته، غير متخلٍّ عنه في أوقات الأزمات والمحن[12].

بعد تطورات عرفتها الحياة الانسانية في مختلف وجوهها، باتت المواطنة تعني الاشتراك على قدم المساواة في حقوق وواجبات يفرضها الانتماء إلى مجتمع سياسيّ، وبات المواطن هو من يتمتّع بتلك الحقوق التي يقرّها المجتمع وتحظى بحمايته، من جهة، ويتحمّل تلك الواجبات ويحاسب على التقصير في أدائها من جهة ثانية[13].

يشكّل الانتماء إلى مجتمع سياسيّ جزءاً لا يتجزّأ من تعريف المواطنة الحديثة، والانتماء إلى مجتمع سياسيّ يعني الانتماء إلى مجتمع تجاوز مقولة المجتمع، كما ينظر إليها علماء الاجتماع؛ أيْ المجتمع مجرّداً عن السياسة، ليتّخذ شكل المجتمع المسيّس، أي المنظّم والموحّد، حيث يتمّ تجاوز خصوصيّة العلاقات الاجتماعيّة المتنوّعة، كما نجدها في أيّ مجتمع، باتجاه عموميّة العلاقات عبر تجسّدها في علاقات ذات طابع سياسيّ يحرّكها، ويسيّرها الاهتمام بالشأن العامّ أو المصالح المشتركة لمجموع مكوّنات المجتمع[14].

وفي الخبرة الأوربية تطور مفهوم المواطنة حسب تسلسل بدأ فيه بالقانوني ثم السياسي ثم الاجتماعي. أعني بذلك أنّ المواطن حصل أولاً على المساواة القانونية، وضمانات المحاكمة العادلة، ثم اتجه للحصول على الحق في المشاركة السياسية، وأخيراً أخذ مفهوم المواطنة أبعاداً اجتماعية في ظل سيادة مفهوم دولة الرفاهة Welfare State[15].

كما ويحدّد مارشال المواطنة باعتبارها المكانة التي تيسّر الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها، وفي محاولة تفصيل هذه الحقوق يرى أنّها تتشكّل من الحقوق المدنية التي تضم حرّية

التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسيّة التي تشمل الحقّ في التصويت، والحقّ في الانضمام إلى أيّة تنظيمات سياسية مشروعة، والحقوق الاجتماعيّة والاقتصادية التي تحتوي على الرفاهيّة الاقتصاديّة والأمان الاجتماعي[16]. وفي هذا السياق يتعيّن وجود سلطة قضائية مستقلّة، قادرة على حماية حقوق الأفراد من أي افتئات عليها سواء من جانب مختلف أجهزة الدولة، أو على يد الأفراد أنفسهم في علاقاتهم بعضهم بعضاً. هذا إلى جانب منظمات فاعلة للمجتمع المدني وبالأخص المنظمات الحقوقية والإعلامية التي تنهض دائماً على حماية الأفراد وصيانتها والكشف عن جميع صور الانتهاك الذي قد يتعرضون له.

وإلى جانب تلكم الحقوق، فأنّ ثمة مجموعة من الواجبات تقع على عاتق المواطن؛ إذ أنّ "الرابطة العليا التي تربط الأفراد هي عضويّة كلٍّ منهم في الوطن، فخطُّ الانتماء العريض هو للوطن من خلال عدمِ تقديم أيّ انتماءٍ عليه مهما تزاحمت الهويَّات"[17]. بمعنى أن الولاء يمثّل الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه وهذه الرابطة تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلاّ لسيادة القانون، وأنّ هذه الرابطة لا تنحصر في مجرّد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنّما تتجلّى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأنّ هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقّق المواطنة دون التقيّد الطوعي بها[18].

كذلك الشراكة في الوطن تعني احترام آراء الآخرين مهما تعارضَت مع الهويّة الشخصيّة للأفراد، وهذه الشراكة تعني الاعتراف بحقّ الآخر في انتخاب من يُريد ليمثّله سياسيّاً، فيكون شريكاً حقيقيّاً في الحكم. والاعتراف بحقّ الشريك في الانتماء إلى أيّ فكرة أو دين أو مذهب أو جماعة لا تتعارض مع السلم الأهلي والانتماء الوطني. وإنّ "القانون هو الشخص المعنوي الذي يضمن حقوق الجميع، وأيّ عملٍ أو تنظيم مخالف للقانون يتعرضّ للعقاب بدون تمييز بين جماعة أو أخرى، والدستور هو الحاكم على سلوك الحاكم والمحكوم، حيث يستمرُّ المُنتخَب في مكانه طالما استمر في حفظ الدستور وصيانته"[19]. أضف إلى ذلك فإنّ الحقوق والواجبات المسطّرة في النصوص الدستوريّة لا تمثّل لوحدها المواطنة الصالحة؛ وإنّما هنالك ثمّة مقاييس أخرى تندمج مع تلك الحقوق والواجبات وتشكّل بضميمتها المواطنة الصالحة، وتلكم المقاييس تتمثّل في السلوكيات والتصرفات الأخلاقيّة التي ينتهجها كل فرد داخل المجتمع.

إذاً، فإنّ للمواطنة مميزاتها وخصالها الخاصة التي تمتاز بها، فهي "تؤسّس لمفهوم الحقوق والواجبات وفقاً لمبدأ الارتباط بوحدة الانتماء واللغة والمشاعر والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون. فحدّ المواطنة الأهم أنْ يكون للمرء حقوق وواجبات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة تستند إلى المؤاخاة والعدل والقدرة والكفاءة والتوازن، وتأسّيساً على مفهوم الحرّية الواعية المنضبطة والملتزمة بقوانين متمدّنة، يمارسها أبناء الوطن بشكل ديمقراطي منتظم، يعي كل التحولات السياسيّة والفكريّة والاجتماعيّة"[20].

كذلك، فإنّ من خصال المواطنة وسماتها هو ما تمثّله من "قيمة أخلاقيّة وإنسانيّة راقية، فهي انتماء عقلي موضوعي أصيل لقيم الحق والخير، إذ لم تعد المواطنة في هذه المضامين الأخلاقيّة مجرد دلالة تعبّر عن قوانين وحدود تستجيب للولادة والنشأة، وتصبح المواطنة بتضمّنها لبعض المضامين الثقافية والاجتماعية والتاريخية نتاجاً لحالة التطور الاجتماعي التي بلغها المجتمع"[21]، بمعنى أنّها تمثّل نتاج لتطور الدولة، فتحديد الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنة تعدّ من اختصاصات الدولة، "وأنّ المواطنة على هذا النحو ترتبط بالمجتمع وإنْ لعبت الدولة دوراً بارزاً في تحديد عناصرها وأركانها. وذلك يرجع إلى أنّ المواطنة هي نتاج لتفاعل عناصر عديدة في إطار جغرافيّ يشكّل وطناً ومستقراً لمجموعة من البشر، بينهم تراث مشترك ناتج عن تفاعلهم مع بعضهم البعض من ناحية، ومع البيئة المحيطة من ناحية ثانية"[22].

وإلى جانب تلكم الخصائص التي تتميّز بها المواطنة، فهنالك ثمّة مبادئ يمكن أن ترتكز عليها؛ إذ "تقوم المواطنة على أساس الانخراط العميق في مبادئ عامة واحدة قوامها الحقوق والواجبات التي يتساوى فيها المواطنون بوصفهم أفراداً قبل أن يكونوا جماعات وطوائف وأدياناً"[23]. بمعنى أنّها علاقة قانونيّة بين الفرد والدولة، وهذه العلاقة قائمة على مجموعة الحقوق التي يقتضي من الدولة تأمينها لمواطنيها كالحقوق السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وبالمقابل؛ يقتضي من المواطنين الالتزام بالواجبات الملقاة على عاتقهم. والمواطنة تعني أيضاً الانتساب إلى موضع مُحدّد، إذ يحملُ الفرد هويّة ذلك الموضع من غير اعتبار للانتساب إلى هويّة أخرى، فهي تقوم -أيْ المواطنة- "على أساس الولاء للدولة التي تؤطّر المواطنين بإطارها العام الكلّي فيما يتحول الولاء إلى الجماعات التقليدية إلى ولاء ثانوي"[24]. فمفهوم المواطنة له أبعاده الماديّة والمعنوية، فالأبعاد الماديّة تتمثّل في المجتمع الذي يوفّر للفرد متطلبات الحياة الملائمة، أمّا المعنويّة فتدور حول الولاء والانتماء، والأخيرة -أيْ الأبعاد المعنويّة- يشقّ إخضاعها لمعيار معيّن؛ لأنّها تتشكّل من خلال الثقافة السياسيّة للفرد[25].

كذلك تعتبر المواطنة أنّ المؤسّسات تعلو على الأفراد، بوصفها مؤسّسات عامة تتجاوز انتماءاتهم السياسيّة والاعتقاديّة. بمعنى

آخر، أنْ تتمتع الدولة بالسيادة، والتي تعدّ من أهم خصائصها، فسلطة الدولة عليا لا يعلو عليها شيء، ولا يخضعها أحد لإرادته، ولا تستمدّها من أحد. إذاً فهي سلطة سامية على جميع السلطات الأخرى الموجودة في الدولة. وأنّ الفرد يتفاعل مع هذه السلطة القائمة التي له حقٌّ في نصبها أو إقصاؤها.

للمواطنة أيضاً، أشكال وصور تتجلّى في شخصيّة الفرد بناءً على الخلفيات الثقافيّة، ومنظومة القيم الأخلاقية والدينية والعقائديّة التي يمتاز بها الفرد من غيره، والمجتمع عن مجتمع مناظر له. فالصورة الأولى؛ هي المواطنة المطلقة التي يجمع فيها المواطن بين دوره الإيجابيّ والسلبيّ تجاه المجتمع وفق الظروف التي يعيش فيها، ووفق دوره فيه. والصورة الثانية؛ هي المواطنة الإيجابيّة التي يشعر فيها الفرد بقوّة انتمائه الوطنيّ، وواجبه المتمثّل في القيام بدور إيجابيّ لمواجهة السلبيات. أمّا الصورة الثالثة؛ فهي المواطنة السلبيّة التي هي شعور الفرد بانتمائه للوطن، ولكن يتوقف عند حدود النقد السلبيّ، ولا يقدم على أيّ عمل إيجابيّ لإعلاء شأن وطنه. وتتمثّل الصورة الرابعة؛ في المواطنة الزائفة التي يظهر فيها الفرد حاملاً لشعارات جوفاء بينما واقعه الحقيقيّ ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن[26].

والمواطنة تمثّل في تجلياتها المجتمعيّة وجوهاً مختلفة من العلاقات، فهي تتمثّل في علاقة المواطن بالوطن في حدوده الجغرافيّة وتراثه التاريخي، وينتج عنه انتماء المواطن لوطنه ومن ثم اكتسابه الثقافة السياسية المواطنية. وعلاقة المواطن بالمواطنين الذين يعيش معهم، وينتج عنه إبراز حقّ الشعب الذي يمثّل وفقاً للمقاييس الديمقراطية المعاصرة، صاحب السيادة والحكم. وعلاقة المواطن بالدولة التي ترعى شؤونه العامة، وتعترف بحقوقه ضمن دائرة القانون[27].

وينطوي مفهوم المواطنة على مجموعة من الحقائق التي ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار - بحسب ليلة-، فالمواطنة من حقّ الأفراد الذين يشغلون مكانة معينة في بناء المجتمع، ولأنّ هذه المكانة نقطة ثابتة في بناء المجتمع فإنّ هذه المكانة ترتبط بها مجموعة من الأدوار التي ينظم أداؤها حزمة من الحقوق والالتزامات، التي يعدّ التمتع بها مقياساً أساسيّاً من مقاييس المواطنة. وعلى هذا النحو تعتبر المساواة معيار أساسي من معايير المواطنة، وهو المعيار الذي يتمتع الأفراد بموجبه بذات الحقوق وعليهم ذات الالتزامات[28].

فالمواطنة في نهاية المطاف هي مجموعة القيم الإنسانيّة والمعايير الحقوقيّة والقانونيّة المدنيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والدينيّة، التي تمكّن الفرد من الانخراط في مجتمع والتفاعل معه إيجاباً والمشاركة في إدارة شؤونه، وهو ما يطلق عليه مصطلح المواطنة العضوية[29].

كما أنّ مفهوم المواطنة له أبعاد متعدّدة، تختلف تبعاً للزاوية التي يتم تناوله منها، ومن هذه الأبعاد ما يلي[30]:

1. البعد المعرفي/ الثقافي: حيث تمثّل المعرفة عنصراً جوهريّاً في نوعيّة المواطن الذي تسعى إليه مؤسّسات المجتمع، ولا يعني ذلك بأنّ الأمّي ليس مواطناً يتحمّل مسؤولياته ويدين بالولاء للوطن، وإنّما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها.
2. البعد القانونيّ: حيث تتمثّل بالتسلح بمعرفة الحقوق والواجبات والاطلاع على القوانين المرعيّة بالدولة سواء ما يتعلّق بواجباته اتجاه الدولة أو الحقّ الذي تعطيه الدولة إيّاه، حيث لا يمكن ممارسة المواطنة دون تشريع للحقوق والواجبات.
3. البعد المهاراتي: ويقصد به المهارات الفكريّة، كالتفكير الناقد، والتحليل، وحلّ المشكلات وغيرها، حيث أنّ المواطن الذي يتمتّع بمهارات يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانيّة ومنطقيّة فيما يقول ويفعل، ويتمكن من نقد التشريعات وطرح البدائل، الشيء الذي يدفع إلى تطويرها وتحسينها لصالح المواطن والمجتمع والدولة ويطور الحياة العامة.
4. البعد الاجتماعيّ: ويقصد به الكفاءة الاجتماعيّة في التعايش مع الآخرين والعمل معهم، وهي قيمة اجتماعيّة وإنسانيّة وأخلاقيّة وسلوكيّة تنتظم في تفاعل دائم عبر ممارسات واقعيّة في حياة الناس والمؤسّسات.
5. البعد المكاني: وهو الإطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن، أيْ البيئة المحلية التي يتعلّم فيها ويتعامل مع أفرادها.

ويرى البعض، بأنّ مفهوم المواطنة يُحيل إلى شرطين أساسيّين[31]:

أولهما: يتمثّل بالدولة الوطنيّة، وما يستتبع ذلك من إقامة مجتمع قوميّ (وطنيّ)، يقوم على اختيار إرادة العيش المشترك بين أبنائه.

ثانيهما: يتمثّل بالنظام الديمقراطي واستدعاءاته الكثيرة على مستوى التوازن بين الحقوق والواجبات، بين الخاص والعام، وبين الخصوصيّات والشمول.

وممّا سبق يمكن القول: بأنّ المواطنة تستوجب أن يعيش جميع أبناء الشعب في الدولة متساوين ودون أدنى تمييز على أيّ أساس كان، سواء اللون أو الجنس أو المعتقد أو المستوى المعاشي أو الانتماء السياسي، فقيمة المساواة يجب أن تكون حاضرة على جميع المستويات العلميّة والعمليّة، وأنْ يكون الجميع أمام القضاء والقانون سواسية. وأنْ يتمتّع أفراد الشعب بالحرّية التي تضمن لهم حق اختيار العقيدة التي يريدونها، وأنْ يمارسوا عقائدهم وشعائرهم، وأنْ يعبّروا عن آرائهم وأفكارهم، وأنْ يمارسوا كل

أشكال الاحتجاج السلمي المنظم، بشرط أنْ لا تكون تلك الممارسات منطلقاً لبثّ المبادئ الهدّامة والمجافية لوحدة المجتمع، وأنْ لا تثير الفتن أو التحقير لأي فردٍ أو جماعة، وأنْ لا تكون منافية للآداب العامة، بمعنى أن تكون في إطار النظم القانونيّة القائمة في الدولة.

كذلك، فالمواطنة ليست حقوقاً يتمتع بها المواطن فقط؛ بل لا بدّ من توازن بين تلك الحقوق وبين الواجبات الملقاة على عاتقه. فكما تعطي المواطنة حقوقاً سياسية واقتصادية وغيرها، فإنّها بالمقابل تفرض مجموعة من الواجبات والالتزامات والمسؤوليات التي يمثّل مجموعها الولاء التام للوطن.

ثانياً: تبادلية العلاقة (الدولة ـ المواطنة)

عندما يكون مبدأ المواطنة قائماً في الدولة؛ فيمكن القول بأنّ هذه الدولة متقدمة على المستوى السياسيّ والاجتماعيّ والقانونيّ، إذ تسهم المواطنة في تطوّر الدولة على المستوى العلميّ والفكري، بالإضافة إلى أنّها تعزّز المفهوم الديمقراطيّ للنظام السياسيّ القائم، وتضمن الحقوق وتحقّق المساواة بين الأفراد في المجتمع. "ولعلّ القاسم المشترك المعبّر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلدٍ ما يتمثّل في التوافق المجتمعي على عقدٍ اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة وليس شيء آخر عداها هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية لدولة دون تميز ديني أو عرقي واضح أو بسبب الذكورة والأنوثة ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديمقراطي"[32].

أذ هناك مستويان يحكمان تطور مفهوم المواطنة والذي يرتبط بتطور الثقافة المرتبطة به، أولهما؛ "حقوق الرعايا وثقافة الصفوة، فالدولة التي تتعامل مع السكان فيها باعتبارهم رعايا (Nationals) تمنحهم ما يسمى بالحقوق المدنية السلبية، إلاّ أنّ المساواة بين السكان فيها تكاد تكون معدومة سياسياً واقتصادياً، وتتمتع في ظلها الصفوات التقليدية والأرستقراطية والدينية بامتيازات سياسية واقتصادية كبيرة، وتأتي معظم هذه الامتيازات من خلال سيطرتها على الدولة، وثانيهما، حقوق المواطنة والثقافة المدنية، فلا تتحقق مبادئ المواطنة المتساوية إلاّ في ظل الدولة الديمقراطية والتي يمكن أن توصف أيضاً بالدولة المدنية، ذلك أن مفهوم المجتمع المدني بمعناه الواسع يشمل الدولة والمجتمع"[33].

كما نشير ان للمواطنة مجموعة من المباني التي يبتني قوامها عليها، ويمكن إيرادها بالشكل الآتي[34]:

1. المبنى الفكريّ الرؤيويّ: حيث يقوم هذا المبنى على النظرة إلى الناس بوصفهم متساوين في القيمة والاعتبار، لمجرّد انتمائهم إلى النوع الإنسانيّ؛ فلا الجنس، ولا اللون، ولا الموطن، ولا النسب يعطي لأيٍّ منهم ميزة على الآخر.
2. المبنى التشريعيّ: هو عبارة عن ترجمة للمبنى الرؤيويّ على الصعيد الحقوقيّ، من خلال النصّ على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وأمام القانون.
3. المبنى الإجرائيّ: إذ يقوم هذا المبنى على تحديد جهات في المجتمع السياسيّ للسهر على تطبيق المساواة المشار إليها، وتحديد آليّات للمطالبة بإصلاح أيّ خلل في ممارسة الإجراءات.

تحقيقاً لصفات ثقافة المواطنة وارساخها، لا بدّ من توافر مجموعة من المقومات الأساسيّة للمساعدة على تحقيق تلك الصفات وأبرزها:

1. شرعيّة السلطة وحقّ الجميع في المشاركة السياسية: "بمعنى تعبيرها الواقعي والحقيقي عن مجمل فئات الوطن وانعكاس هذا في مشاركة المواطن مشاركة حقيقية في إدارة نظام الحكم، والتي تجسدها قدرته على الترشيح والتصويت في الانتخابات العامة والتي يسهم عبرها في حماية الحقوق العائدة إلى المجال الخاص باختيار ممثليه"[35]. فجوهر القاعدة التي قام عليها النظام الحديث، ونشأت بقوتها الأمم التي تملك مصير العالم اليوم وتمسك بزمام الحضارة، هو إبداع مبدأ المواطنية، أي اعتبار المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أيّ نوع، في بناء الإطار الجماعي، أي في تأسيس السلطة والشأن العام، بما هو بناء الإطار الجغرافي والعسكري والسياسي والقانوني، هي قاعدة التضامن والتماهي الجماعي. ولا تكتمل المساواة القانونية والمشاركة السياسية ـ كما يعتقد سامح فوزي- إلاّ بأمرين[36]:

الأول: وضع اجتماعي اقتصادي يحقّق للمواطن احتياجاته الأساسية، ويجعله يتمتع بموارد مجتمعه على قدم المساواة مع غيره. بمعنى آخر، حقّ كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها. ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وأن يضل لها صوت في التأثير على السياسات العامة. في أحيان كثيرة يحدّ الوضع الاقتصادي من حرية تمتع المواطن بحقوق المواطنة، ومن قدرته على المشاركة في الشأن العام.

والثاني: مؤسّسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتلاحقة على قيم المواطنة، والمساواة والحرية وقبول الآخر والتنوع. فالأنشطة التعليمية تساعد المواطنين على أنْ يكونوا مواطنين فاعلين،

مشاركين، يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة.

2. فاعليّة السلطة: بمعنى قدرتها على إدارة شؤون الوطن ولصالح كل فئاته وحماية حقوقهم بشكل عادل ومتوازن دون الانحياز لفئة على حساب فئة[37].

3. عدم اعتماد الجزء الأكبر من الشعب على الحكومة في معيشته بطريقة أو بأخرى أو العمل لديها كموظفين، فالاستقلالية عن الحكومة بدرجة كافية تجعل المواطنين أكثر قدرة وحرية في الدفاع عن حقوقهم الخاصة، كما تنمي لديهم روح المبادرة والتنظيم المستقل بما يقوي روح ونفوذ المجتمع المدني[38].

4. الاعتدال والتوازن في السلوك والعمل دون إفراط، وإحساس المواطن بالعدالة والمساواة الاجتماعيّة واحترام حقوق الأقليّات وتكافؤ الفرص[39]. وإنّ المواطنية تقوم على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق تطوير وسائل الحق والقانون والعلاقة التي نسميها شكلية. وهو ثمرة التراتبيات الاجتماعية التي نشأ عنها، ووسيلة معالجة هذه التراتبيات وطبقاتها معالجة عملية[40]. فدولة المواطنة لا تقوم على إلغاء الانتماءات الطائفية والعرقية والأثنية، بل تعطي لكل تلك الانتماءات ودوائر الهويات حريتها في تقوية نفسها وتنمية ذاتها في الإطار الوطني العام[41].

5. لا بدّ من وجود مجموعة من القواعد القانونية والدستورية الضمانة لحقوق المواطنين، والتي يشعر من خلالها الجميع بأنّهم متساوين في الحقوق والواجبات. والدستور وجد ليكون وسيلة لمصالح الإنسان، لا وسيلة لتقييده ومنعه من الحصول على متطلباته وحقوقه. ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الدستور الديمقراطي يختلف عن بقيّة أنواع الدساتير، كالدساتير التي تعتمد أسلوب المنحة، أو العقد، أو الدساتير التي توضع في ظل قوّة محتلّة من حيث إنّه يجب أن يرتكز على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة: "أولها لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب، والشعب مصدر السلطات. ثانيها سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه. ثالثها عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص أو مؤسّسة واحدة. رابعها ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً ومجتمعيّاً، من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان. خامسها تداول السلطة سلميّاً بشكل دوري وفق انتخابات دوريّة عامة حرّة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافيّة عالية تحدّ من الفساد والإفساد والتضليل في العمليّة الانتخابيّة"[42]. لكن؛ "ينبغي ألاّ نتوهّم أنّ مجرد استخدام مصطلح مواطن في الدستور يعني استيعاباً وتبنيّاً لفلسفة المواطنية بكل مضامينها وأبعادها ومستلزماتها. ففي كثير من الحالات، لا يتعدّى الكلام الدستوري على المواطنية مستوى التسوية والتمويه. وكذلك بالنسبة للمساواة أمام القانون. فالمساواة الحقيقية بين المواطنين ليست المساواة التي يقرّها القانون لهم فحسب؛ وإنّما هي أيضاً وأصلاً، المساواة في حقهم في صنع القانون. وهذا الحقّ يعني في النهاية الحقّ الكامل في المشاركة في حياة الدولة وسلطاتها وأجهزتها"[43].

6. توزيع الاختصاصات بين المؤسّسات: أيْ أن تمارس كل مؤسّسة من مؤسّسات الدولة صلاحياتها ومهامها واختصاصاتها على وفق ما أقرّه الدستور وبما يحقّق التوازن بين تلك المؤسّسات من جانب، ويحدّ من تجاوز أي مؤسّسة على أخرى من جانب آخر، بمعنى فصل حقيقي للسلطات، ورقابة متبادلة بين مؤسساتها، مؤسسات قادرة على القيام بأعمالها في تناسق وتناغم، دون اللجوء إلى الأساليب الإدارية الخشنة التي تتمثل في الاعتداء على حقوق الأفراد والجماعات. "فغياب الشرعية يضعف الفاعلية، كما أن عدم الفاعلية يقلل من الإيمان بالشرعية، والعمل لدى الحكومة أو الاعتماد الكامل عليها يهمش مساحة الاستقلالية والقدرة على الاختيار الحر أو النقد للسياسات والبرامج التي تضعها، وهو ما له تأثير مدمر على الوعي الذاتي الجماعي الشامل لأوسع قطاعات المجتمع. هذا التأثير الذي يظهر أثره بشكل رشيد ومتوازن ومن ثم تحولها إلى نزعات من جهة وتزايد استبداد من جهة أخرى"[44].

ويتحصّل ممّا سبق؛ "أنّ الحدّ الأدنى لاعتبار دولة ما، مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه، يتمثّل في وجود شرطين جوهريين: أولهما زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلّة من الناس، وتحرير الدولة من التبعيّة للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسّساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع"[45].

وثانيهما اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسيّة دولة أخرى (البدون) المقيمين على أرض الدولة وليس لهم في الحقيقة وطن غيرها، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحقّ المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة[46]. بمعنى عندما تعمد الدولة على تكريس مبدأ المساواة والعدالة بين

أفراد المجتمع؛ فإنّ هذه المساواة ستنعكس إيجاباً على تعزيز مبدأ المواطنة، والتعايش السلميّ، والاندماج المجتمعيّ، ويتنامى الشعور المشترك بين أفراد المجتمع بأنّ مصيرهم واحد، ومستقبلهم واحد، وكل هذا يأخذ بيد المواطنين نحو مشاركة فعّالة وحقيقية لبناء الدولة. وبالمقابل، فإنّ عدم وجود المواطنة الفاعلة في أي مجتمع من المجتمعات، يعدّ من الأسباب الحقيقية التي تساعد على انعدام أو انتهاك لحقوق القانون. ومن هنا يمكن إيجاز دور مبدأ المواطنة في بناء الدولة بالآتي:

1. إنّ المواطنة تساهم في تطوير المجتمع، وترتقي بالدولة نحو آفاق العدل والإنصاف والمساواة، إلى جانب تحقيق الشراكة، وضمان الحقوق والواجبات، وبالتالي تعمل على رفع التناقضات الاجتماعية بين مكونات المجتمع والدولة إلى درجة التدافع الحضاريّ، وتأطير استراتيجية الحوار بما يمنح المواطن فرصة قبول الآخر، والقواسم الوطنية المشتركة، وزيادة ارتباطه بالوطن[47].
2. يرتبط الشعور بالانتماء إلى الوطن بالتكامل الاجتماعي. يعني ذلك إذا شعر الأفراد المختلفون في الدين والمذهب والثقافة والخلفية الاجتماعية والارتباط السياسي بالانتماء إلى الوطن؛ فإنّ ذلك يؤدي تلقائياً إلى اندماج وانصهار المواطنين معاً في كيان سياسي واحد دون تفرقة بينهم. أما إذا غاب أو ضعف الشعور بالانتماء إلى الوطن؛ فإنّ ذلك ينعكس سلباً على التكامل الاجتماعي. في هذه الحالة يشعر الأفراد بأنّ الوطن لم يعد لهم، والهوية الوطنية لم تعد تستوعبهم، فيتجهوا مباشرة إلى ما نطلق عليه الولاء الأضيق أي الاحتماء بالقبيلة، والعشيرة والجماعة الدينية، فيسمو هذا الانتماء على حساب الانتماء الوطني الشامل[48].
3. تفعيل حقّ المواطنة هو أحد أبرز الآليات الناجعة في سبيل مكافحة الفتنة، والصراعات الطائفية والعرقية على قاعدة المساواة وعدم التمييز، لأنّ المواطنة كمبدأ، ومرجعية دستورية وأخلاقية تضبط عمليات التنافس الاجتماعي وتقوم بترشيد الحوار واحترام التنوع الاجتماعي بأشكاله وتعميق الوحدة الوطنية[49]. فعندما تكون هناك فوارق طبقيّة وتراتبيّة بين المواطنين، ويشعر حينئذ المواطنون بأنّهم أقلّ وأدنى درجة وشأناً من غيرهم بسبب الحالة الاقتصادية، أو الثقافيّة، أو الكرامة أو غيرها؛ عندئذ يتصدّع مبدأ المواطنة وتنشبّ الخلافات التي تؤدي بدورها إلى زعزعة الوحدة الوطنيّة بين أبناء الدولة الواحدة.
4. المواطنة تجعل من الفرد والدولة أساس مشروعية النشاط السياسي لإدارة نظام الحكم، بدلالة السلطة التنفيذية والتشريعية، وعدّ الفرد جزءاً من السيادة الشعبية التي لها الدور الأساسي في اختيار الهيئة السياسية التي يلقى على عاتقها تسيير شؤون المجتمع من خلال فرض القانون، وبذلك تنطوي المواطنة على أبعاد واتجاهات تتضمن كل الجوانب من الناحية الإدراكية والمعرفية والوجدانية والحركية نحو الوطن بكل مفرداته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتمظهر في التفاعل الإنساني مع المنظومة المجتمعيّة، والذي من شأنه خلق الاستعداد الذاتي لدى الفرد في تثبيت ركائز الولاء للوطن[50]. فالدولة التي يشكّل القهر، أي الردع والوزع، مبدأ وجودها، وغاية عملها، ومن ثم يكون كل تحديد لبطشها إضعافاً لشوكتها، لا تشعر السلطة الوطنية بالقوة إلاّ بقدر ما تكون قاعدتها الاجتماعية، والانتماء لها، والتماهي معها قوياً من قبل أبناء المجتمع. فهي تريد أن تكون، وتنطلق من مبدأ أن تكون، بمثابة التنظيم الذاتي للمجتمع، أو المجتمع المنظم ذاتياً عبر الدولة[51].
5. إذا كان المواطن هو محور عمليات التنمية الشاملة والمستدامة في الوطن، ومارست جميع القوى السياسية والاقتصادية حياداً إيجابياً باتجاه قناعات ومعتقدات جميع المواطنين، وحصل المواطن على أغلب هذه الحقوق، وكانت التربية الوطنية عبر مسيرة حياته واضحة المعالم، بات من الوجوب أنْ يقوم المواطنون بتقديم الجهود والخبرات والطاقات من أجل تطوير الوطن، وتقدّمه وبهذا تتكامل منظومة الوطن وأضلاعها هي الوطن والمواطن والتنمية. كما أنّ المواطنة تحفظ على المواطن حقوقه وتطالبه بمسؤولياته بمعنى أنها تزيد منسوب الثقة بين المواطن والدولة لأنهما في مركب واحد، وهدف واحد[52].
6. تعدّ المواطنة من معايير التقدم وتطور المجتمعات أي أنه بتعدد التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية تصبح المواطنة أساساً مهماً من أساسات بناء الدولة الحديثة التي يتحدد في ضوئها العلاقة بين المجتمع والدولة؛ وبذا يشير مفهوم المواطنة الى حصيلة أبعاد التفاعل بين المجتمع والفرد من جهة والفرد والدولة من جهة أخرى، فالتطور التاريخي في مفهوم المواطنة يشير إلى المحطات التاريخية التي مرت بها حتى وصلت إلى دلالتها المعاصرة[53].
7. تضمن المواطنة لأفراد المجتمع المساواة والعدل أمام القانون وخدمات المؤسسات والوظائف العامة ومناصب الدولة وتقدم النموذج الحقيقي في الدفاع عن مكتسبات الوطن والخدمة العسكرية ودفع الضرائب ناهيك عن الاعتراف بالتنوع والتعدد العرقي واللغوي والايديولوجي والديني حيث تساهم

المواطنة إلى جانب منظومة القيم الوطنية الأخرى في حماية هذا التنوع وحفظ خصوصياته وإيجاد قنوات للعمل والبناء في ضوء هذه التشاركية والفسيفساء الإيجابية بحيث يغدو الوطن هو الجذور والمواطن هو الساق والغصن والثمر[54].

8. شعور المواطن بالانتماء إلى مجتمع سياسي معيّن كان سباقاً بالضرورة إلى المشاركة في تقرير شؤونه، والعمل على تطوير جودة الحياة فيه. وتعلّم الشخص كيف يحيا مواطناً متفاعلاً واعياً مشاركاً فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى أن يشارك بفعالية في الحياة العامة، بحيث تصبح المشاركة أسلوب حياة أكثر منها معلومات يتعلمها ويرددها[55].

في المحصلّة فإنّ مبدأ المواطنة يعدّ أمراً مطلوباً بشدة؛ إذا ما أريد بناء دولة ديمقراطية قانونية، تقوم على أسس وطنية، تنصهر فيها جميع المصالح المختلفة لطبقات المجتمع، متجاوزة بذلك كل الخلافات الطائفية، والمصالح الحزبية والفئوية الضيقة، وأنّ التركيز والتثقيف على هذا المبدأ من شأنه أن يحفظ الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين من جانب، ويحفظ كيان الدولة من الانهيار والضعف من خلال قيمة الانتماء والولاء لها من جانب آخر.

الخاتمة والاستنتاجات:

تعمد المواطنة من خلال ترسيخها في المجتمع على بث روح الوحدة الوطنية بين أفراد الشعب، كونها مرجعيّة قانونيّة وسياسيّة تحفظ لأبناء الشعب تنوعهم، وتحترم خصوصياتهم، ومعتقداتهم وحقوقهم، إذ أنّها لا تلغ التنافس الإيجابي المشروع بين المواطنين، وإنّما تؤطّر هذا التنافس بقواعد قانونيّة دستوريّة من أجل الحفاظ وحدة المجتمع.

ولبناء مواطنة حقيقية وصالحة في الدولة لا بدّ من وجود ضمانات لتطبيق النصوص الدستورية الخاصة بالحقوق والحريات التي تنصّ عليها الدساتير في العادة، والرقابة على حسن تطبيقها؛ لمنع أي انتهاك لتلك الحقوق من قبل السلطات المختلفة في الدولة.

لذلك لا بدّ من أن تضمن الدولة المساواة بين المواطنين دون تمييز، بسبب الجنس، أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. ولا بدّ أن تكون المواطنة مصدراً للحقوق، ومناطاً لواجبات أفراد المجتمع دون تمييز. ولا بدّ أن تضمن الدولة ونظامها السياسي فرص النماء الاقتصادي، والاجتماعي، والعلمي، والثقافي لجميع المواطنين؛ وكل هذا يستلزم أن يكون هناك ارتباط مباشر وعلاقة وثيقة بين مبدأ المواطنة والنظام السياسي الديمقراطي الذي يستمد بدوره شرعيته من المواطنين أنفسهم.

كما إنّ مبدأ المواطنة يقتضي أن تنشط مؤسّسات المجتمع المدني التي تعتبر مكوّناً أساسيّاً للديمقراطية والمواطنة، فهي بدورها تشتغل على تفعيل وأحياء دور المشاركة المجتمعيّة الواعية، وتبثّ بين المواطنين قيم الانتماء للوطن، والاحترام والتعاون المتبادل أيضاً. إذ أنّ تلك المؤسّسات تعدّ عاملاً مساعداً للدولة لأجل الوصول إلى مجتمع ديمقراطيٍ فعّالٍ وراقٍ وواعٍ بالحقوق والالتزامات الخاصة به. والمواطنة كعقدٍ اجتماعيّ تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتوازن المصالح بين الأفراد، كما أنّها تهدف إلى الحفاظ على كرامة الإنسان بكل جوانبها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. وعادةً ما تتأثّر المواطنة بالنضج السياسي لدى الأفراد، وبالقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع.

الهوامش

(1) الطيب، 2007، ص13.
(2) دخيل، 2017، ص9.
(3) غليون، 2007، ص144.
(4) المصدر نفسه، ص144.
(5) ليلة، 2013، ص76.
(6) الشاهر ، 2017، ص204.
(7) شعبان، 2017، ص29.
(8) المصدر نفسه، ص29.
(9) كوثراني، 2004، ص135.
(10) المصدر نفسه، ص135.
(11) Encyclopedia, pp20.
(12) ينظر: الصلابي ، 2014، ص27.
(13) يوسف ، 2013، ص15.
(14) المصدر نفسه، ص16ص17.
(15) فوزي، 2007، ص25.
(16) نقلاً عن: ليلة، 2013، ص78.
(17) الموسوي، 2012، ص63.
(18) عبدالله، و تيسير، 2013، ص22.
(19) الموسوي، 2012، ص63.
(20) العناتي و طربيه، 2008، ص29.
(21) المصدر نفسه، ص29.
(22) ليلة، 2013، ص82.
(23) طه، 2010، ص49.

[24] المصدر نفسه، ص49.

[25] ينظر: عامر، 2012، ص18.

[26] ينظر: حمادي، ، 2020، ص16.

[27] نقلاً عن: دخيل، 2017، ص361.

[28] ليلة، 2013، ص82.

[29] شعبان، 2017، ص29.

[30] عبدالله، و تيسير، 2013، ص27.

[31] كوثراني، 2004، ص136.

[32] عامر، 2012، ص39.

[33] رضوان، ، 2012، ص81.

[34] يوسف، 2013، ص44.

[35] صيام، 2007، ص17.

[36] فوزي، 2007، ص8 ص19.

[37] صيام، 2007، ص18.

[38] المصدر نفسه، ص18.

[39] عبدالله، و تيسير، 2013، ص18.

[40] غليون، 2007، ص154.

[41] شبيب، 2011، ص433.

[42] الكواري، 2001، ص38.

[43] نصار، 2002، ص16.

[44] صيام، 2007، ص18.

[45] الكواري، 2001، ص38.

[46] المصدر نفسه، ص38ص39.

[47] حليقاوي، 2020، ص32.

[48] فوزي، 2007، ص18ص19.

[49] حليقاوي، 2020، ص32.

[50] دخيل، 2017، ص363.

[51] غليون، 2007، ص162.

[52] حليقاوي، 2020، ص32.

[53] فوزي، 2007، ص20ص21.

[54] حليقاوي، 2020، ص32.

[55] فوزي، 2007، ص20ص21.

المصادر

- برهان غليون، نقد السياسة (الدولة والدين)، ط4، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007.
- ختام العناتي، محمد عصام طربيه، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، ط1، عمان: دار الحامد، 2008.
- سامح فوزي، المواطنة، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.
- شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- صادق عبّاس الموسوي، الحركات الإسلامية بين خيار الأمّة ومفهوم المواطنة، ط1، بيروت: مركز الغدير للدراسات، 2012.
- صفد عبد العزيز حمادي، المواطنة ودورها في بناء الدولة المدنية الحديثة (دراسة مقارنة)، ط1، القاهرة: دار الكتب والدراسات العربية، 2020.
- طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية، ط1، القاهرة: مؤسّسة طيبة للنشر، 2012.
- عبدالحسين شعبان، الهويّة والمواطنة (البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
- عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة، ط1، القاهرة: دار السلام للطباعة، 2012.
- علي ليلة، المجتمع المدني العربي (قضايا المواطنة وحقوق الانسان)، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2013.
- علي محمد محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، ط1، دمشق: دار أبن كثير، 2014.
- علي يوسف، المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية، ط1، بيروت: دار المعارف الحكمية، 2013.
- غسان طه، المواطنة ومشروع الدولة العادلة في لبنان، في المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات، مجموعة باحثين، ط1، بيروت: منتدى الفكر اللبناني، 2010.
- محمد حسن دخيل، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار السنهوري، 2017.
- محمد عبدالله و ريم تيسير، التربية الوطنية (المواطنة والانتماء)، ط1، عمان: دار الخليج، 2013.
- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، الزاوية: منشورات جامعة السابع من إبريل، 2007.
- وجيه كوثراني، هويّاتٌ فائضة..مواطنة منقوصة (في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربيّاً)، ط1، بيروت: دار الطليعة، 2004.
- Encyclopedia, Boor international nnica. Inc, The new Encyclopedia peered), Britannica.